البديل

تصدر عن الهيئة الإعلامية المستقلة لدعم الثورة السورية

العدد (١٤) ٢٠١١/١٢/١١ | حرية ★ عدالة ★ مواطنة | www.al-badeel.net 11/12/2011

١٦٧ شهيدا خلال أسبوع..والنظام يغتال طبيب الانتفاضة
الثورة السورية تتوّج سلميتها بـ«إضراب الكرامة»

يبدأ اليوم الأحد ١١ كانون الأول إضراب الكرامة الذي دعا إليه نشطاء الثورة السورية، ليكون الأول من نوعه من حيث التحضيرات التي سبقته، والتعبئة التي ترافقه، على الرغم من استفحال الجرائم التي يرتكبها النظام بحق المواطنين.

وحسب نشطاء في الثورة ، فإن هذا الإضراب يختلف عن كل الإضرابات التي سبق إعلانها منذ اندلاع الثورة، لأنها المرة الأولى التي يستغرق فيها التخطيط لهذا الإضراب شهوراً، وسبقتها إضرابات محدودة كانت بهدف الترويج للفكرة التي سيتم تتويجها بالعصيان المدني. وحسب دعوات أطلقتها لجان تنسيقية وتجمعات ثورية ، فإن الهدف الرئيسي من وراء التنظيم الدقيق للإضراب هذه المرة هو الحرص على إبقاء الثورة سلمية، وقطع الطريق على ترويج النظام لنظرية العصابات المسلحة التي تتواجد فقط في صفوف الموالين له. وسيبدأ الإضراب تدريجياً بدء من الامتناع عن الخروج من المنزل، مروراً بالامتناع عن دفع الفواتير، وصولاً إلى العصيان المدني، وشل مؤسسات الدولة التي يحتلها النظام كاملة.

ويأتي الإضراب التاريخي وسط تراجع الآمال المعقودة على المبادرة العربية ، حيث ألغت اللجنة الوزارية العربية اجتماعا كان مقرراً السبت الماضي، وحددت نهاية هذا الأسبوع موعداً جديداً، في خطوة قد تكون اتخذت بانتظار ما سينتج عن اجتماع مجلس الأمن الدولي يوم الاثنين ١٢ كانون الأول الذي دعت إليها فرنسا، للاستماع إلى تقرير لجنة حقوق الإنسان التي اتهمت النظام بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وتداولت أوساط دبلوماسية غربية عن تغير كبير سيطرأ على الموقف الروسي تجاه النظام بعد الاحتجاجات الحاشدة التي شهدتها موسكو، ولم يستبعد محللون عقد صفقة مع روسيا تكون نتيجتها تخلي موسكو عن النظام في مجلس الأمن.

ميدانياً، تعيش مدينة حمص وضعاً كارثياً من كافة النواحي، بينما يقوم النظام بالتحضير لارتكاب مذبحة جماعية على غرار حماة ١٩٨٢. وحمّل المجلس الوطني السوري النظام والعرب والمجتمع الدولي مسؤولية أي مجزرة يرتكبها النظام في المدينة. ووثق مركز توثيق الانتهاكات أسماء ١٦٧ شهيداً سقطوا خلال الأسبوع الماضي (انتهاء بالسبت) بينهم ٤٤ شهيدا في جمعة إضراب الكرامة. وبين الشهداء ١٩ طفلاً غالبيتهم من محافظة حمص.

واغتال عناصر من الاستخبارات الطبيب الشهيد إبراهيم ناهل عثمان قرب الحدود مع تركيا في محافظة ادلب. وكان الشهيد الذي عرف على نطاق واسع عبر الإعلام باسم خالد الحكيم قد أسس تنسيقية أطباء دمشق ، وتفرغ لمعالجة جرحى الانتفاضة، وشارك في إنشاء الكثير من المشافي الميدانية. ويُلقب الشهيد بطبيب الانتفاضة.

من يحسم الثورة؟

من الواضح أن الثورة السورية ضد نظام البعث تختلف جذريا عما جرى في كلٍ من تونس ومصر وليبيا، فليس هناك مجلس عسكري يقف مع الثورة، وليس هناك قوى عظمى راغبة فعلياً بالتدخل الدولي، رغماً من التصريحات المكرورة للأمريكيين والفرنسيين والبريطانيين والأتراك، بالإضافة إلى وجود بيئة محيطة بسوريا تتقاسمها مواقف لبنانية مخجلة، وأخرى لفلول فقومية على شاكلة النظام السوري لاتعرف من المقاومة غير اللفظ.

في ظل كل ذلك كيف يحسم الثوار في سوريا لمصلحتهم، ويسقطون نظام البعث الذي هو نظام أمني بوليسي قبل كل شيء؟ هل ينتظرون القرار التركي بإنشاء منطقة عازلة تكون منصة إنطلاق لقيام الجيش الحر بعمليات ضد القوات النظامية؟ حيث من الممكن أن ينضم إليه الكثير من المتطوعين، وبالتالي يبدأ الفصل المسلح من الثورة، والمرجح أن يكون فصلا طويلا، وقبل كل ذلك، هل تركيا جاهزة لمثل هذا القرار؟.

من جهة أخرى، كشفت مجريات الشهرين الأخيرين أن وعود المجلس الوطني بأنه قادر على حشد اعتراف دولي واسع به لم تكن في محلها، كما كشفت بعض الممارسات عن حالة من الإقصاء تجاه قوى أخرى، وهو أمر لم يعد خافيا على أحد، وهو ما أفقد المجلس جزءا كبيرا من الزخم الذي اكتسبه داخل سوريا، ولدى الثوار أنفسهم، وكان معولا عليه أن يقود الحالة السياسية لإسقاط النظام، فهل هو قادر على الوفاء بالتزاماته السياسية في إسقاط النظام.

يقول المثل الدارج ما حك جلدك غير ظفرك، وهو مثل ينطبق على الثورة السورية بامتياز، فالمطلوب حسم الثورة بيد السوريين أنفسهم، خاصة وأن الثورة قد اكتسبت صلابة داخلية في مواجهة قمع النظام، كما انضم السوريون في المغتربات لمساندة الثورة، والمطلوب هو توحيد الصفوف السياسية، وعودة اللحمة إلى مكوناتها كافة، خاصة وان خيارات سلمية مثل الإضراب العام والعصيان المدني أصبحت خيارا مهماً في حسم الثورة، وكلما كان الحسم داخليا كلما كانت مكاسب الثورة أكبر، وتكاليفها أقل.

ملاذ البحري

استبدل سيارات النظافة بأخرى محمّلة بالشبيحة لقمع المتظاهرين
النظام يعاقب الأحياء الثائرة بـ«القمامة»..والأهالي يبتكرون «الخدمة الذاتية»

حمص – «البديل»

تحولت حاويات القمامة في المناطق المنكوبة في سوريا إلى جزء من القمامة ذاتها بعد أن أصبحت مجرد نقطة في بحر من الأكياس البلاستيكة المحيطة بها. وأصبح هذا المشهد مألوفاً في ظل نظام يعاقب الأحياء الثائرة والمؤيدة للانتفاضة بسحب عمال البلدية منها. بل إن بعض هؤلاء العمال باتوا يؤدون وظيفة حيوية للنظام الذي اكتشف أخيراً أهميتهم بعد سنوات من ظروف عمل تفتقر إلى أبسط شروط الانسانية والآدمية.

ومما يزيد من تفاقم هذه الأزمة أن اجهزة النظام تقوم بقطع متواصل لتيار الكهرباء والماء والاتصالات، الأمر الذي يسهم في تفاقم غياب أدوات النظافة.

ولعل مدينتا حمص وحماه من أكثر المناطق المتضررة جراء هذه السياسات الممنهجة، ويشير أبو راتب، وهو موظف بلدية سابق في حمص بعد فصله من عمله، إلى أن النظام يستخدم كل الأساليب من أجل معاقبة الناس، لا سيما في الأحياء المنتفضة. مضيفاً أن تراكم كميات كبيرة من القمامة داخل الأحياء يرجع إلى توقف عمال النظافة عن تأدية عملهم، لافتاً إلى أن النظام الحاكم، الفاقد للشرعية، يعاقب السكان بعدم إرسال سيارات جمع القمامة، بل استبدلتها بسيارات قمع المتظاهرين، مشيراً إلى أنه أبدى استياءه ورفضه الشديد تجاه هذه الممارسات، لكن كانت ردة فعل رئيس البلدية بعزلي عن وظيفتي، وإبعادي عن دائرة البلدية التي عملت فيها قرابة سبع سنوات.

ويضيف أبو راتب أن العديد من الأمراض بدأت تظهر على السكان داخل هذه الأحياء ، وخاصة الأمراض الجلدية، منوهاً إلى أن الصيدليات لم يعد يتوفر فيها كل شيء بعد النقص الحاد في المواد الطبية وقطعها عن الصيدليات المتواجدة في الأحياء الثائرة.

بدوره، يؤكد جميل وهو من سكان مدينة حماه، أن عمال النظافة لم يتوقفوا عن ترحيل القمامة فقط، بل تطوع العديد منهم في خدمة عصابات الشبيحة لقمع الاحتجاجات، وأصبحت لديهم مهمة جديدة تتضمن طلاء عبارات مؤيدة للنظام على الجدران خلال الاقتحامات التي تشنها قوات الأمن والجيش على المدينة، معتبراً أن خدمات إزالة القمامة متوقفة منذ أكثر من ثمانية أشهر.

ويضيف أن نشطاء الانتفاضة لجؤوا إلى طرق مبتكرة للتخفيف من حدة هذه المشكلة ، وذلك من خلال استخدام القمامة في دعم إقامة الحواجز، وخاصة عند الحاجة إلى إشعال النيران لمنع تقدم الشبيحة والقوات الموالية للنظام.

ويقول أحد قاطنين في حمص وفضل أن يطلق على نفسه أبو مروان أن

عمال البلديات يحضرون إلى بعض الأحياء مرة كل عشرة أيام لإزالة القمامة، في حين تبقى أحياء أخرى مملوءة بأكوام من القمامة لأسابيع، ما دفع ناشطين للتطوع من أجل إزالتها. ويضيف أبو مروان الذي نزح إلى العاصمة دمشق أن البلديات اوقفت الخدمات الأساسية المتعلقة بتعبيد الطرق، وإصلاح الأعطال الكهربائية منذ أشهر، وهذا ما يجعلنا مقبلين على أيام أسوأ من ناحية الخدمات مع دخولنا في فصل الشتاء.

إلا انه مع كل هذه التحديات الصحية والخدمية ، فقد أعاد السوريون خلال تسعة أشهر من عمر انتفاضتهم تعريف العديد من المفاهيم ، ومنها العمل التطوعي الذي لم يسبق للسوريين أن عرفوا معنى له سوى التطوع لخدمة جيوب النظام، ففي حمص تشكلت لجان خاصة بالنظافة بإشراف التنسيقيات المحلية ، وفق خطة مرنة لتقسيم المهاك بين الأعضاء. ويقول أحمد ، وهو طالب جامعي، إن قطع الخدمات عن أحياء كثيرة في المدينة ساهم بتشجيع العمل التطوعي، حيث بدأ الأهالي بتنظيم أنفسهم، والمشاركة الجماعية في تنظيف الأحياء قدر الامكان، مشيراً إلى أنه شاهد طلبة جامعيين وأساتذة مدارس يساهمون في تجميع القمامة في الشوارع. وأردف أن الأهالي يجمعون مبلغ ١٥٠٠ ليرة سورية (٣٠ دولاراً)، لاستئجار سيارات خاصة تقوم بترحيل القمامة في كل مرة، كما يتطوعون لإصلاح الأعطال الكهربائية في أعمدة الكهرباء العمومية.

تقرير للجان التنسيق: النظام يضغط على مفاصل الترابط الاجتماعي لكسرها

نشرت لجان التنسيق المحلية تقريراً تفصيلياً حول حقيقة ما جرى تداوله عن الأحداث الطائفية التي قيل أنها وقعت في مدينة حمص التي «تعكس التركيبة البشرية العامة للمجتمع السوري بكل ما يحتويه من تنوع طائفي ومذهبي وعرقي وجهوي». فهي سورية المصغرة. وأشار التقرير الذي اعتمد على شهادات نشطاء ميدانيين وشهود عيان من الأحياء الثائرة والأحياء الموالية للنظام.

ويرى الناشط عمر ادلبي أن محاولات النظام افتعال اقتتال طائفي في حمص بدأت منذ ٢٥ آذار من خلال إطلاق جموع من المؤيدين لتهتف بهتافات طائفية وتعتدي بالضرب والإهانات على مظاهرة خرجت في يوم جمعة العزة آنذاك، واستمرت بالتصاعد من خلال الاستعانة بالشبيحة من الأحياء الموالية ذات الغالبية العلوية لمهاجمة الأحياء الثائرة، وصولاً إلى ممارسات قوات الأمن القتل والخطف وتسليم المختطفين إلى الشبيحة للتنكيل بهم و قتلهم. لكن التقرير يعترف أن الحوادث التي شهدها شهر تشرين الثاني كانت خطيرة للغاية ، حيث انتشرت عمليات الخطف التي تتم عبر سائقي الأجرة من عناصر الأمن والشبيحة. وتحولت إلى عمليات للمقايضة على المعتقلين. رغم ذلك ، انفجرت هذه القضية إعلامياً في الخامس من كانون الأول الجاري عبر نشر ورود تقارير وشائعات عن عمليات خطف وقتل كبيرة وجثث مجهولة الهوية.

وإذ لا ينفي التقرير وقوع مثل هذه الحوادث ، إلا أنه واستنادا إلى تحقيق ميداني أجراه نشطاء في لجان التنسيق، توصل إلى أنهم لم يتمكنوا من مطابقة رواية مع أخرى سواء في الحي الواحد أو بين الأحياء المختلفة، وهو ما يؤكد أن حرب الشائعات ومحاولات التجييش الطائفي كانت الهدف الأساسي مما حصل وليست نتيجة له. وتوجهت اللجان بعدة توصيات لمختلف الجهات المعنية داخل كل من النظام والمعارضة والنشطاء الميدانيين، وطالب التقرير المجلس الوطني بالمساهمة في وضع بدائل حركية وسياسية لتطوير سلمية الثورة تحصينا لها في مواجهة محاولات إجهاضها عبر الفتنة الطائفية. وقال التقرير إن على الناشطين أن يدركوا أن النظام يضغط على المفاصل الرابطة بين فئات وطوائف المجتمع السوري بغية كسرها وتفتيت المجتمع وإطلاق الغرائز الجمعية كي تتحقق له الهيمنة المطلقة على جزر اجتماعية تسور نفسها بالخوف والشكوك، تلجأ إليه حاميا وراعيا. واللافت أيضاً هو مطالبة تقرير اللجان لصفحات الثورة السورية على الفيسبوك التوقف عن إيراد الصور والفيديوهات التي تساهم في إثارة النزعات الطائفية والفئوية، وتتعامل معها، بدلا من ذلك، كوثائق تقدمها للناشطين والمنظمات المعنية بتقديم شهادات وأدلة لمحاكمة مرتكبي الانتهاكات والجرائم أمام محاكم وطنية ودولية بعد إسقاط النظام.

أكدت ان الدول الكبرى المساندة للنظام ستتخلى عنه
منتهى الأطرش لـ«البديل»: شباب الثورة سيغيّرون الخارطة السياسية

السويداء – «البديل»

أكدت منتهى الاطرش، الناطقة باسم المنظمة السورية لحقوق الانسان (سواسية)، أن الثورة السورية ستحقق أهدافها مهما يكن الثمن، وأن الجماهير المنتفضة في الشارع لن تتراجع عن مطالبها و تطلعها إلى نيل الحرية، وترسيخ دولة القانون والعدالة بأي شكل من الأشكال.

وأشارت نجلة قائد الثورة السورية الكبرى ضد الاحتلال الفرنسي سلطان باشا الأطرش في حوار خاص لـ«البديل» أن الدول الكبرى لا يمكنها أن تواصل دعمها للنظام وتقف في وجه إرادة الشعب الثائر إلى أجل طويل، لافتة إلى أن الشباب المنتفض ماضٍ نحو تغيير الخارطة السياسية في سورية عاجلاً أو أجلاً.

وحول التراجع الذي طرأ على نشاطاتها مقارنة ببداية الانتفاضة وخاصة مشاركتها في مجالس العزاء، قالت منهى الأطرش: إنه رغم تدهور وضعها الصحي ومعاناتها مع المرض، إلا أنها أصرّت على المشاركة في مراسم العزاء في دوما ومعضمية الشام وبرزة، لتقديم واجب العزاء على أرواح الشهداء. وتضيف :«أجداد أولئك الشبان الشهداء ساندوا والدي سلطان باشا الأطرش في الثورة السورية الكبرى ضد الاحتلال الفرنسي، لكن لدى إلقائنا الكلمات والخطب أدركت أن البعض يحاول التسلق على دماء الشهداء وتصويرنا خلسة عبر الموبايل، ومن ثم بثها على الفضائيات العربية في الوقت الذي كانت الدماء تسيل على الأرض، ما جعلني أشعر بحزن شديد وإحباط مرير، وبناء عليه رفضت أن أكون في هذا الموقع مرة أخرى».

وأوضحت الناشطة الأطرش أنها لم تنضم إلى هيئة التنسيق الوطني رغم حضورها المؤتمر التأسيسي الأول في منطقة حلبون لأن «معظم الشخصيات، بما فيها العنصر النسائي وجدتهم غرباء عني، وأنا شخصياً لم أكن أريد الدخول في أجواء بعيدة عن تطلعاتي ورؤيتي، لأنني ببساطة قد أضيع في هذا الازدحام، الأمر الذي جعلني انسحب فوراً من المؤتمر رغم محاولات حثيثة من قبل الدكتور عبد العزيز الخير».

وحول تقلص دور منظمة (سواسية) في توثيق مجريات الانتفاضة وعمليات القتل التي يقوم بها النظام ، قالت :«عندما أخذت التظاهرات تجتاح كل سورية تعرض أعضاء المنظمة إلى ملاحقات أمنية وضغط شديد، ما فتّت أوصال المنظمة، وعلى رأس معتقلي المنظمة لدى الأمن الناشط والمحامي مهند الحسني الذي كان يشرف على (سواسية) بعد تلفيق تهمة باطلة له من قبل رجال الأمن، ولدى خروجه مؤخراً من السجن سافر إلى الخارج، الأمر الذي ترك فراغاً كبيرًا في المنظمة، فضلاً عن اختفاء صوت كل من رياض الترك وطيب تيزيني وصادق جلال العظم.

وعن دور المرأة السورية في الثورة ، أكدت الأطرش أنها لم تكن أقل شأناً من دور الرجل، فعملية التغيير واجب على كل مواطن بغض النظر عن جنسه.وقالت : لدى رؤيتي للأطفال الصغار والنساء المناضلات اللواتي يسقطن على الأرض برصاص الأمن تصيبني حالة من الكآبة والأسى، حتى أني انفرد مع نفسي ساعات طويلة، وأذرف الدموع على أرواح شهيدات الحرية، إلا أنني أشعر في الوقت نفسه بالفخر والاعتزاز جراء تعالي أصوات الكثير من الناشطات السوريات في الانتفاضة ضد النظام، والوقوف إلى جانب المطالبين بالحرية، وهذا بالضبط ما كنت أطمح إليه طيلة مسيرتي في وجه النظام.

العقوبات الاقتصادية توسّع قاعدة الثورة وتضغط على الفئات الصامتة

اسطنبول –«البديل»

عندما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على النظام السوري مطلع نيسان الماضي، لم يعر الداخل السوري أي اهتمام نظراً لندرة التبادل التجاري بين البلدين، لكن العقوبات الأوروبية–العربية الأخيرة لن يكون لها أثر كبير وحسب، بل ستفتح الباب أمام سيناريوهات متعددة لإسقاط النظام.

بات جلياً أنّ العقوبات الأوروبية التي دخلت حيز التنفيذ في تشرين الأول الماضي، وبدأت تترك آثاراً سلبية على الاقتصاد السوري، وتأثيرها الأكبر يتجلى في خنق نظام الأسد عبر بوابة النفط الذي كان يذهب ٩٥٪ من صادراته إلى السوق الأوروبية.

إن إجمالي ما تمكنت الحكومة السورية من تصديره خلال ٦ أسابيع من بدء العقوبات (حسب نشرة انترناشيونال أويل ديلي) بلغ ٨٠ ألف طن (٦٠٠ ألف برميل تقريباً) أي إنتاج يومين عبر شركة إيرانية. يعزز هذا تقرير وكالة الطاقة الدولية الذي أشار إلى فشل سوريا في إيجاد دول تشتري نفطها رغم الحملة الترويجية الكبيرة التي قامت بها. وحتى الآن ، حرمان نظام الأسد من مبيعات النفط لايعني أنه سيقوم بإزالة المدرعات من الشوارع.

أيضاً فإنّ الأثر الكبير للعقوبات الأوروبية قد تقوض عند الالتفات إلى حقيقة أن الشركات الأوروبية في سوريا تعطي بيد ما تأخذه العقوبات باليد الأخرى. وللعقوبات العربية شأن آخر، ففي أواخر تشرين الأول الماضي أقر وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم بالقاهرة مجموعة من العقوبات الاقتصادية ضد الحكومة السورية إثر تجاهلها للمهلة التي منحتها جامعة الدول العربية بشأن الخطة العربية الهادفة لإنهاء الحملة على المتظاهرين السلميين.

مع دخول العقوبات العربية حيز التنفيذ يصبح الوضع الاقتصادي خانقاً للنظام السوري. فأكبر شريك تجاري للنظام السوري هما المجموعتان الأوروبية والعربية، السوق العربية تستهلك أكثر من ٥٠٪ من الصادرات السورية والسوق الأوروبية أكثر من ٣٠٪، كما أنّ سوريا تستورد ٤٠٪ من احتياجاتها من هاتين الكتلتين. عند تطبيق العقوبات فعلياً ستخسر الحكومة جزءاً كبيراً من وارداتها التي تأتي عبر الرسوم والضرائب نتيجة لتوقف التجارة الخارجية وتعطل الإنتاج مما يعني شلل خزينة الدولة التي تصل نسبة مساهمة الضرائب والرسوم فيها إلى ٦٠٪، وفي حال فشل الحكومة في تأمين زبائن للنفط الذي يدعم خزينة الدولة بنسبة ٣٠٪ تقريباً فإنّ الموقف سيصبح كارثياً. السؤال الآن: في حال سارت الأمور على هذه الشاكلة، ولنقل أنّ النظام السوري فشل في إيجاد حلول بديلة، هل يعني الانهيار الاقتصادي انهيار للنظام، أو على الأقل تغييراً في استراتيجية النظام؟. ليس بالضرورة؟

الانهيار الاقتصادي نتيجة العقوبات عانت منه أنظمة مشابهة للنظام السوري وبالأخص النظامين العراقي والكوري الشمالي. في السيناريو العراقي صمد صدام حسين ١٢ سنة. وفي كوريا الشمالية ما يزال نظام كيم جونغ إيل صامداً منذ نصف قرن رغم أن ١٥٪ من شعبه مكفوفين بسبب نقص التغذية.

وبغض النظر عن آثار العقوبات الاقتصادية، من المشكوك فيه أن الدول المجاورة لسوريا (لبنان والأردن والعراق) سوف توافق على هذه العقوبات لأسباب عديدة ؛ أبرزها: مشروع الربط الكهربائي المشترك بين تلك البلدان وسوريا، والذي تعد لبنان والأردن أكثر المستفيدين منه، أيضا المنتجات الدوائية الرخيصة التي تغطي احتياجاتها من السوق العراقية (لدى العراق أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ مواطن عراقي يعيشون في سوريا ولديهم مخاوف من العودة إلى العراق وهذا يشكل عاملاً من عوامل لضغط على الحكومة العراقية)، وربما الشيء الوحيد الذي يمكن للجامعة العربية تعويضه على الدول المجاورة لسوريا هو المنتجات الغذائية. العقوبات الاقتصادية عادة ما تقود إلى انهيار اقتصادي يخلق مناخاً لقيام الثورات ضد الأنظمة، فكيف إذا كانت الثورة قائمة بالفعل كما هو الحال في سوريا؟. لا بدّ أنّ قاعدة الثورة ستتوسع وتنضم إليها الفئات الصامتة حتى الآن لاسيما مع فقدان المشتقات النفطية كالديزل والغاز في هذه الأيام الباردة، وهذا ربما سيحفز على نشوء تحالفات داخل مؤسسة النظام تفضي إلى سيناريوهات متعددة ليس أقلها الانقلاب.

نحو مؤتمر وطني جامع

كانت الشهور التسعة الأولى من عمر الثورة السورية المعاصرة حافلة بالمبادرات والمؤتمرات والائتلافات في مخاض عسير كان ينقصه ولا يزال شيئ من الانفتاح والحوار بين مجموعة الشخصيات والقوى السياسية المكونة لهذا الحراك السياسي التي راحت تتنافس في تشكيل كيانات سياسية قد تكون تفتقر للخبرة النضالية المطلوبة في مواجهة النظام الفاشي الحاكم في سوريا ، لا بل إن بعضها قام على أساس المبادرة الفردية، حيث وجدت بعض الشخصيات في التطور الدراماتيكي للأحداث في سوريا ومحيطها والعالم أرضا خصبة لتحرك بات يشكل في بعض جوانبه حجر عثرة أمام التوصل إلى صيغة واحدة وموحدة للعمل السياسي المشترك، الذي لا يختلف عاقلان على أنه الرافعة الوحيدة الكفيلة باستمرار هذه الثورة بما هي عليه من زخم حتى الوصول إلى غاياتها النهائية، التي لا يشكل اسقاط النظام فيها سوى حلقة واحدة في سلسلة المهام والواجبات المترتبة على عاتق الثورة مجتمعة وعلى عاتق كل قوة وشخصية فيها.

وعلى ضوء هذا المشهد شكلت ضرورات العمل السري أحيانا الذريعة السهلة للتماهي مع حالة التفرد والاقصاء والتقليل من شأن الآخرين وازدرائهم، حتى لو كان ذلك على حساب بعض مرتكزات الثورة وأهدافها وتجاوزا لتضحيات السوريين المنخرطين في الثورة بشهدائهم وجراحهم ومعتقليهم ولاجئيهم والملاحقين منهم.

خلف جدار هذه الفوضى الكيانية والتكوينية، راحت تتوارى القوى الحقيقية الفاعلة على الأرض وصاحبة المصلحة الحقيقية بالتغيير التي تعتبر وقود ثورة كان يصعب حتى وقت قريب تصديق امكانية اندلاعها بهذا العنفوان في ظل القبضة الحديدة للنظام الفاشي الحاكم في سوريا، بينما بدأت تظهر كيانات سياسية فتية هنا وهناك كان من شأنها تمييع الخارطة السياسية للقوى الثورية في سوريا وخلط حابل ضرورات العملية الثورية بنابل المصالح الضيقة، بحيث بات المواطن السوري أو المراقب للوضع السوري بحاجة إلى عدسة مكبرة حتى يتبين حقيقة ما يراه من توالد متسارع لتلك الكيانات، التي بات ملحا رفع شعار غربلتها وتقنينها في مجرى العمل الوطني الأصيل من خلال فتح الباب على مصراعيه للحوار في جو لا وجود للغة الاقصاء فيه، ولتكن الخطوة الأولى أو إحداها في هذا الاتجاه الاسراع في عقد مؤتمر وطني سوري شامل يضم الجميع دون استثناء أو استعلاء ويرمي إلى وضع استراتيجية ثورية ترقى بالعمل الوطني إلى مستوى تطلعات الناس وآمالهم المعقودة على هزيمة النظام وبناء سوريا الجديدة.

سالم رشيد

النظام يحاصر الوسط الفني للحفاظ على رواية «السلفيين»

رفعت اجهزة الاستخبارات التابعة للنظام وتيرة حملتها ضد الفنانين والممثلين ونشطاء الوسط الفني بشكل غير مسبوق في رسالة موجهة إلى العاملين في قطاع الفن والسينما بضرورة بقائهم بعيدا عن الحراك الثوري، كون غالبيتهم من دعاة الحراك السلمي والمدني وذوو خلفيات علمانية ، بينما يريد النظام إلصاق صفة التطرف الديني والسلفية بالمتظاهرين.

واعتقلت إحدى الفروع الأمنية يوم الخميس الماضي الممثل والمخرج السوري محمد آل رشي، من منزله في حي ركن الدين بدمشق، وأمام أعين زوجته وأولاده ثم اطلقت سراحه في اليوم التالي. كما قامت باعتقال المخرج والفنان السوري المعروف دحام السطام يوم الجمعة الماضي في مدينة الحسكة ، وتم إلقاء القبض على الكاتب والقاص ماجد الديريالذي كان برفقة السطام وكما تم إعتقال المصورة السينمائية غيفارا نمر على خلفية تأييدهما للثورة

مبادرة مدنية لاستبدال صوت البنادق بأغانٍ الحب
بابا نويل يحمل «البسمة» لأطفال مخيمات تركيا

هاتاي – «البديل»

أطلقت مجموعة «صبايا وشباب المجتمع المدني السوري» مبادرة إنسانية تهدف إلى تنظيم حفل رأس السنة ٢٠١٢ لأطفال سوريا في المخيمات التركية.

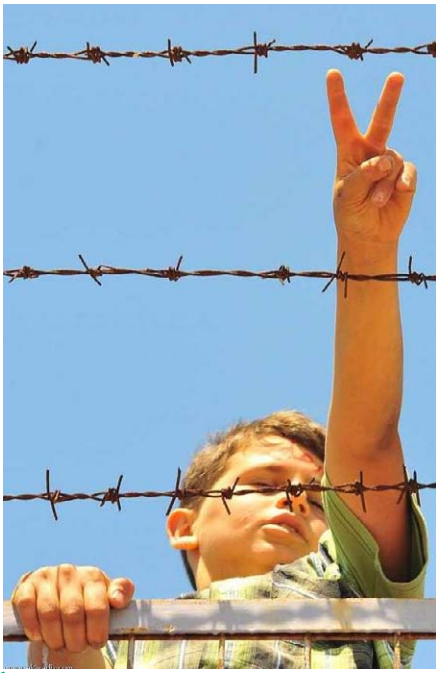

ويهدف المشروع إلى جمع نحو ألفي طفل سوري من خمسة مخيمات في مكان واحد، وتوزيع الهدايا على الأطفال بهدف رؤية البسمة على وجوههم من جديد بعد ان فقدوها طيلة الشهور الماضية.

وقال احد منظمي المبادرة لـ«البديل» إن الحفل سيتضمن عرضاً مسرحياً، واغاني الأعياد، وفقرة بابا نويل، ومعرضاً للوحات يرسمها أطفال المخيم.

وأضاف الناشط المقيم في المخيم إنهم حصلوا على ترخيص من السلطات التركية لإقامة الفعالية، لكنه شدد على استقلالية المبادرة عن أي مرجعية سياسية ، ولهذا فإنهم لم يقبلوا أية تبرعات من جهات سياسية للحفاظ على الطابع المدني المستقل للمشروع. وأشار الناشط إلى أن التبرعات الفردية يمكن ان تصل إلى الأطفال من خلال التنسيق مع صفحة «خارج الوطن/ داخل المخيم» على الفيسبوك. ولكي تكون الابتسامة موحدة ، فإن قيمة الهدايا ستكون شبه موحدة، وهي بين ٢ إلى ٣ يورو. واختتم الناشط حديثه بالقول :«سنبدل صوت البنادق بأغانٍ عن الحب والطفولة».